فيها وقوله لمشرا بي للدخول فيها رواه ابن وهب وهو عبد الله
ابن وهب من كبار اصحاب مالك كانت الهدية تاتي لمالك با لنيل
فيهدي بها له بالليل وقال مالك ابن وهب عالم وابن القاسم
فقيه دليلا الاول هو الخصم فقال به مالك
وابن القاسم ومقابله ما قاله يحيى ابن عمر من انه يؤمر بها
اذا عرف بيسر من سنها له وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون
يؤمر بها اذا اطاقها واتم يحتلم انتهى فكيف يخاطب بالامر
بالصلاة اي فكيف يخاطب الشرع بالصلاة غير مخاطب من
الشرع جواب بالمنع هذا بنا على ان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء وان كلام الصبي والولي مخاطب من جهة الشرع
اي بالندب وكلن مخطئ ويظهر ان لا ثواب للصبي على جواب
الشارح المذكور اذ الثواب يتبع الامر والامر يتعلق بالولي
فلا ثواب والصحيح ان للصبي تكتب له الحسنات لما تقدم انه
الصحيح وقوله من جهة الولي الشرع اي وانما هو مخاطب
من جهة الولي وانما يخاطب الخ هذا اذا كان ثم ولي فان
لم يكن ولي تعلق الامر بالحاكم فان لم يكن تعلق بجماعة المسلمين
او بان الصبي غير مخاطب جواب بالتسليم اي نسلم انه
مخاطب من جهة الشرع لكن لا على وجه التكليف بل على وجه
التاديب بناء على ان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء
وان اختلف حال الامر فهو بالنسبة للصبي تاديب وللولي
تكليف وكاثواب للصبي على هذا القول ايضا وملخصه ان هذين
الجوابين متفقان على ان الصبي مخاطب خطاب تاديب والخلاف
بينهما في المخاطب له فعلى الاول الولي والمعترض على هذا
الجواب الاول بان الولي انما اذا يكون مخاطبا اصالة او نيابة

لا جايز

لا جايز ان يكون اصالة اذ الانسان لا يخاطب بفعل غيره فلم
يبق الا ان يكون نيابة عن الصبي والصبي غير مخاطب اي من جهة
الشرع فما الجواب وعلى الثاني المشرع هذا والحق ما
قلناه سابقا ان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء وان
الصبي مخاطب من جهة الشرع ويثاب وهو المعتمد ولذلك
قال القرافي في الذخيرة ان البلوغ ليس شرطا في الخطاب بالندب
وكل الفقهاء خلافا لمن زعم انها هو شرط في التكليف بالواجب
والحرام انتهى محمولا على الندب على المشهور ومقابله ما
لابن بطال من ان امر الشارع للولي امر ايجاب فاذا لم يامر الولي
الا وقد ياثم لتركه الواجب عليه على هذا القول دون الصبي
اي فلم يامر به فلا ثواب له اذ الثواب في فعل المطلوب
لا في فعل المباح وكا المنهي عنه هذا وانت خبير بان شاهد
غاية ما افاد نفي الامر والجواز وعدمه شيء اخر بينه
بعضهم بقوله واما الصبي فلا يندب بل لا يجوز على ما يظهر
لمشقته والولي لا يجوز له الزام الصبي ما في فعله مشقة
اي بكثرة فالحاجة اليها اشد اي لحفظها اقوى لان
الممكن من شانه الثقل على المتمرن فيحتاج في تحصيله
بالامر به ندبا قبل وقته لاجل التمرن والاعتياد فلا يحصل
فعله في وقته فتدبر والضرب لعشر سنين اي حيث
ظن الافاده والا فلا يضرب لان الوسيلة اذا لم يتم تحصيلها
مقصدها لا تشرع وهو غير محدود اي بها المبرح كحال
الصبيان فقط فقد قال ابن عرفة قد شاهدت غير واحد
من المعلمين الصلحا يضرب بحضرتي العشرين وازيد اه
غير مبرح وهو الذي يكسر عظما ولا يهشم لحما ولا
يشين جارحة ومحل الضرب عند العشر اذا دخل فيها

Copyright © Sakhr University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)